

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون



الجلسة ٧٠٧٢

الخميس، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو . . . . . (فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . أذربيجان . . . . . الأرجنتين . . . . . أستراليا . . . . . باكستان . . . . . توغو . . . . . جمهورية كوريا . . . . . رواندا . . . . . الصين . . . . . غواتيمالا . . . . . لكسمبرغ . . . . . المغرب . . . . . المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . الولايات المتحدة الأمريكية . . . . .
	السيد إيتشوف . . . . . السيد مهديف . . . . . السيد دي أنتوينو . . . . . السيدة كنغ . . . . . السيد مسعود خان . . . . . السيد مينون . . . . . السيد أو جون . . . . . السيد ندوهونغوريهي . . . . . السيد ليو جياي . . . . . السيد روسينتال . . . . . السيد مايس . . . . . السيد لوليشكي . . . . . السيد تاثام . . . . . السيدة باور . . . . .

## جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملاً بالفقرة ٢٢ من قرار  
مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣) (S/2013/677)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:  
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1359218 (A)



وغابون وفرنسا والكونغو ولكسمبرغ والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن الفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/677، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملاً بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣).

افهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن. أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، باكستان، توغو، جمهورية كوريا، رواندا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، لكسمبرغ، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٢٧ (٢٠١٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذي يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): ترحب توغو بالقرار ٢٠٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى الذي اتخذ من فوره. ونشكر أعضاء المجلس الذين عملوا على تحقيق هذه الغاية. ونهنئ فرنسا على وجه الخصوص على

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه الجلسة هي الجلسة الأولى التي يعقدها المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أود أن اغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد لوي جيايي، الممثل الدائم للصين، على اضطراره بمهام رئيس مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأنا متأكد من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس حينما أعبر عن تقديري العميق للسفير ليو جيايي ولوفد بلده على الحنكة الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملاً بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣) (S/2013/677)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو وغابون إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيدة تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2013/717، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته توغو وجمهورية كوريا ورواندا

ومن المهم الآن أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل للبعثة من خلال المساهمة في الصندوق الاستئماني الخاص الذي سينشئه الأمين العام للسماح للبعثة بتنفيذ ولايتها. وتود توغو أن تعرب مقدما عن امتنانها للبلدان والهيئات التي ستساهم في الصندوق.

وبلدي يعرب مجددا عن امتنانه العميق لفرنسا والبلدان الأفريقية التي نشرت وحدات عسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى أو تستعد لإرسال وحدات إلى هناك. ونأمل أن تتيح التوضيحات التي تقدمها هذه البلدان تحقيق الاستقرار في البلد ووضع حد لمعاناة سكانه التي يعجز عنها الوصف.

**السيد لوليشكي (المغرب)** (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، سفير الصين، لرئاسته الناجحة.

يرحب المغرب باتخاذ قرار المجلس ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى بالإجماع. والقرار يمثل تنويعا لعملية بدأها المجلس لرصد الوضع المثير للقلق في ذلك البلد خلال العام المنقضي. ونأمل أن يتيح اتخاذ بدء فصل جديد في التاريخ المضطرب لهذا البلد الصديق والشقيق.

عمل المغرب، طوال مدة عضويته في المجلس، جنبا إلى جنب مع فرنسا لدفع الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى صدارة جدول أعمال المجلس، تماما كما فعلنا في حالة مالي. ويسرنا أن المجلس قد اتخذ هذا القرار بالإجماع.

ونثني على احتشاد المجتمع الدولي وتوافق الآراء داخل المجلس حول الحاجة الملحة إلى تدخل معزز يجعل من الممكن استعادة الأمن في هذا البلد من أجل إنهاء الأزمة الخطيرة التي يعاني منها. وتمثل موجة المجاهات الطائفية المثيرة للقلق، في بلد عاش فيه المسيحيون والمسلمون دائما جنبا إلى جنب في

ابتدائها إعداد مشروع القرار وقيادتها للمفاوضات المفضية إلى اعتماده.

لقد تطلبت الحالة في أفريقيا الوسطى - التي يتفق الجميع على أنها منذرة بخطر شديد في ضوء تفشي أعمال العنف والانتهاكات الجسيمة على نطاق واسع لحقوق الإنسان في ذلك البلد، الذي يبدو أنه يقف على حافة الفوضى - من المجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص تحمل مسؤولياتهما عن صون السلام هناك وفي المنطقة دون الإقليمية. وفي كلامه عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال زيارته إلى فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر، فإن رئيس دولة توغو المعروف بالتزامه بمكافحة الإرهاب والجماعات الإجرامية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأينما ترعرعت، قال بصورة لا لبس فيها إنه

«إذا أصبح ذلك البلد في طي النسيان ولم يفعل المجتمع الدولي أي شيء، فإننا نخاطر بإنشاء ملاذ للإرهابيين في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يمكننا أن نقبل ذلك.»

ولذلك، فإن القرار المتخذ اليوم يمثل مصدر ارتياح كبير لبلدي. فهو لا ينص على نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل استعادة النظام والسلام والأمن في ذلك البلد فحسب، بل يأذن أيضا للقوات الفرنسية الموجودة في البلد باتخاذ جميع التدابير اللازمة لدعم البعثة في تنفيذ ولايتها. وهذا الإذن بالانتشار، لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا، يهدف أيضا إلى الاستجابة لجهود الاتحاد الأفريقي وبلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي لا يمكن أن تقبل أن تنهزم جمهورية أفريقيا الوسطى أمام العنف لتصبح بمثابة ملاذ للجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية الأخرى لزعزعة استقرار القارة بأسرها.

سلام ووثام، عنصرا جديدا في هذه الأزمة، سواء على الصعيد الأمني أو الإنساني.

ونشكر فرنسا على جهودها التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار، وكذلك على التزامها بالسلام في القارة الأفريقية، سواء في الآونة الأخيرة في مالي أو اليوم في جمهورية أفريقيا

الوسطى. ونأمل أن يمثل اتخاذ القرار نقطة تحول تتيح النشر السريع لقوات فرنسية لدعم بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أيضا أن يفتح الطريق أمام إنشاء عملية لحفظ السلام بمجرد توفر الظروف المناسبة. وفي هذا الصدد، فإننا نتشاطر آراء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بهذه الأزمة والتي تفكر جديا في هذا الخيار. وأود بصفة خاصة أن أشيد إشادة مستحقة بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا منذ بداية الأزمة.

والمغرب يرحب أيضا بهذا القرار نظرا للتاريخ الطويل من العلاقات الودية مع جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا هو السبب في أننا لم ندخر وسعا للإسراع بنشر جنودنا الذين سيشكلون وحدة حراسة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء

السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن مستعدون، وأنا أتكلم هنا عن المغرب بشكل عام وليس عن جنوده، لتقديم المزيد من الدعم لجمهورية أفريقيا الوسطى في مسيرتها نحو السلام والاستقرار. وهذا الالتزام بتحقيق السلام والتنمية في القارة الأفريقية من جانب المغرب، والذي يريده جلالة الملك أن يستمر ويصبح متعدد الجوانب، سيتواصل بعد انتهاء مدة عضويتنا في مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل

فرنسا.

واتخاذ القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) يمكننا أخيرا من اتخاذ

الخطوات المنتظرة لدعم الاتحاد الأفريقي. وقد أُنيط ببعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى

إن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى مأساوية. فسكان البلاد بأكملهم، أكثر من ٤,٥ مليون نسمة، يعانون من أزمة

ثانيا، فيما يتعلق بالتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، سيجري، بمبادرة من رواندا، إنشاء لجنة تحقيق على غرار نموذج دارفور. وستقدم النتائج التي توصلت إليها في غضون ستة أشهر.

وتخلص مجلس الأمن أخيرا من حالة عدم الاكتراث، ويعكف على النهوض بمسؤولياته لدعم البلدان الأفريقية ومنظماتها، التي كانت لديها الشجاعة لتكون أول من يهب ليساعد جمهورية أفريقيا الوسطى، التي طال إهمالها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

**السيد دومباسا وروغاغوي** (جمهورية أفريقيا الوسطى)  
(تكلم بالفرنسية) : أود في البداية تهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، والإشادة بسلفكم سفير الصين الذي قام بعمل متميز خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

مرة أخرى، استيقظ سكان بانغي خلال هذا الصباح على أصوات إطلاق نار كثيف أسفر عن خسائر في الأرواح، ووقوع جرحى ونازحين. وعلى الرغم من ذلك، من دواعي سروري أن أنقل إليكم رسالة بلد تبلغ مساحته ٦٢٣ ألف كيلومتر مربع، وهو جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يأمل فيه ٤,٥ مليون طفل وامرأة ورجل أن تطوى عما قريب نهائيا صفحة الإذلال والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والنهب والدمار.

يعطينا التصويت على القرار الذي اتخذ للتو (القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) سببا للاعتقاد بأن فجرا جديدا سوف يبرز على جمهورية أفريقيا الوسطى، وسيساعدنا هذا النص على معالجة الأمور العاجلة الأربعة التي تواجه البلد. الأمر العاجل الأول يتعلق بالأمن. إذ تؤكد الأحداث الأمنية التي شهدتها

ولاية قوية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ستسمح لها باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة التي ترفض الامتثال للتعليمات بالتجميع ونزع السلاح.

ووفقا للطلب المقدم من الاتحاد الأفريقي والسلطات الانتقالية، فإن لدى القوات الفرنسية أيضا ولاية من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع لدعم البعثة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم تعزيز عدد القوات الفرنسية في المستقبل القريب جدا. وتود فرنسا أن تشكر جميع الشركاء، لا سيما في أوروبا، الذين سيدعمون العملية التي ستنفذ في إطار هذا القرار.

وستكون الأمم المتحدة مسؤولة عن دعم التعبئة المالية لصالح الاتحاد الأفريقي. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي، الذي يساهم بخمسين مليون يورو، سيكون، مثلما هو الحال في الصومال، أكبر مساهم في عمليات الاتحاد الأفريقي. وسيجري حشد مساهمات أخرى بمناسبة المؤتمر المقبل للمانحين.

وبناء على طلب الاتحاد الأفريقي وتوصيات الأمين العام، فإن هذا القرار يضع الأساس للمستقبل. فهو يدعو الأمانة العامة إلى القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في نهاية المطاف ولإعداد مفهوم للعمليات خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر.

وعلى الرغم من أن استعادة الأمن تمثل الأولوية، فإن هذا القرار يعزز أيضا العمل بخصوص العناصر الرئيسية لمستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية. أولا فيما يخص دعم العملية الانتقالية، يذكر المجلس بوضوح أن السلطات الانتقالية الحالية محظور عليها المشاركة في الانتخابات، التي ستعقد بحلول شباط/فبراير ٢٠١٥ على أبعد تقدير. ويشير أيضا إلى عزمه فرص جزاءات فردية على الأشخاص الذين يهددون العملية الانتقالية، ويغذون بذلك أعمال العنف.

دولها الأعضاء في جمهورية أفريقيا الوسطى دون دخول البلد في فوضى عارمة.

كما أود أن أشكر مقدمي القرار الآخرين كل أعضاء مجلس الأمن. من دون نسيان البلدان الصديقة لجمهورية أفريقيا الوسطى، ونعبر أيضا عن شكرنا الخالص للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجميع شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، لإسهاماتها في السعي إلى تحقيق السلام والتنمية في بلدي. ونود كذلك أن نعبر للصحافة العالمية عن عرفاننا العميق على مساعدتها إخراج بلدنا من النسيان.

تود جمهورية أفريقيا الوسطى فتح صفحة جديدة من تاريخها، ونحن مستعدون لخوض معركة الحصول على الحرية ومحاربة الفقر، التي هي ثورة الشعب المشروعة، حتى يتسنى لنا أخيرا ترديد النشيد الوطني إلى جانب الأب المؤسس لجمهورية أفريقيا الوسطى، بارتيليمي بوغاندا:

يا جمهورية أفريقيا الوسطى يا مهد البوننتو!

استعيدي حقك في الاحترام وفي الحياة!

بعد أن أخضعت وهضمت حقوقك من قبل الجميع لفترة طويلة

لكن ابتداء من اليوم لتغلب على الاستبداد

بالعمل والنظام والكرامة تستعيدين حقك ووحدة

ومن أجل القيام بهذه الخطوة

صوت أجدادنا ينادينا».

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى سعادة تيتي أنطونيو المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

بانغي اليوم، الحاجة الملحة لاتخاذ إجراء. ونثق بأن القوة الأفريقية- بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تساعد القوات الفرنسية والمكلفة بموجب لفصل السابع من الميثاق، ستتمكن من استعادة الأمن المدني وحماية كل المجموعات السكانية أيا كان انتماءها العرقي أو دينها. ونود مع ذلك التأكيد على أنه في بلد بمساحة جمهورية أفريقيا الوسطى، لن يتسنى القيام بذلك، من دون إسهام القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي تتعين إعادة هيكلتها.

يتمثل الأمر العاجل الثاني في الحالة الإنسانية، حيث ينبغي السماح للمنظمات غير الحكومية بإغاثة السكان المنكوبين والمحتاجين، وكذلك وجوب عودة السكان النازحين.

أما الأمر العاجل الثالث، فيتعلق بقطاع العدالة، الذي يمثل الشرط الأساسي لإجراء مصالحة وطنية حقيقية، وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات التي تم اتخاذها بالفعل والإجراءات المزمع اتخاذها والوارد في هذا القرار.

ويتمثل الأمر العاجل الرابع والأخير في إعادة الإعمار واستعادة النشاط الاقتصادي. ومع عودة الأوضاع الآمنة في المستقبل، نناشد شركاء التنمية في البلد من أجل مساعدته على الخروج من هذه الدائرة المفرغة للفقر والحرمان التي تشكل التربة الخصبة للتمرد والانقلابات.

يخرج بلدنا اليوم من النسيان، حيث يشعر شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بأنه عضو كامل العضوية في المجتمع الدولي.

أود الإشادة أيضا بإشادة بفرنسا التي أعدت وقدمت هذا القرار. يجدر هنا أيضا الإشادة بالانخراط المستمر للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في البحث عن حلول دائمة للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. و حال وجود قوات



الإنسان وتعزيزها وسيادة القانون و نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، إلى جانب حماية الموارد الطبيعية. إجمالاً، يضع القرار نهجاً شاملاً بشأن الحالة، يسمح لنا بالتصدي للتحديات الراهنة بشكل عاجل، كما تستدعي الحالة الميدانية.

كما أود أيضاً الإشارة إلى فرض حظر على الأسلحة وتعبير مجلس الأمن عن اتخاذ تدابير محددة الأهداف ضد الأشخاص الذين يقوضون السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتلك التدابير تستحق الثناء، وهي رسالة قوية لكل من يقتربون الفظائع في حق السكان المدنيين ويقوضون الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة.

وأود أن أعرب عن ارتياح الاتحاد الأفريقي لاتخاذ القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣). كما أود الإعراب عن تقديرنا لجميع أعضاء المجلس على التزامهم بدعم جهود أفريقيا. وأشكر بصورة خاصة الوفد الفرنسي الذي نسق صياغة القرار، على ما قام به من عمل.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الاتحاد الأفريقي ما انفك يدعو إلى إقامة شراكة مبتكرة واستشرافية مع الأمم المتحدة، ولاسيما مجلس الأمن. وإننا، إذ نفعل ذلك، على وعي تام بتعقد ما نواجهه من التحديات التي يتعرض لها السلم والأمن، وبضرورة اتخاذ إجراء منسق على الصعيد الدولي للتصدي لتلك التحديات. وتفترض هذه الشراكة إجراء مشاورات وثيقة فيما بين جميع أصحاب المصلحة بغية تيسير وضع رؤية موحدة على نطاق واسع واتخاذ إجراء محتمل بالاستفادة على نحو كامل من مكامن القوة النسبية لمختلف الأطراف، فضلاً عن تحقيق أقصى أثر ممكن لجهودنا في الميدان.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): أود في البداية شكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن، على دعوتنا للمشاركة في هذه الجلسة، ونود شكر جميع أعضاء المجلس على اتخاذ القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) وجميع البلدان التي شاركت في تقديم هذا القرار، الذي أتى في الوقت المناسب. ومن دواعي سرورنا التعاون والتنسيق اللذين تما فيما بيننا، ومشاركة ثلاثة بلدان أفريقية أعضاء في المجلس في هذه العملية، إلى جانب أعضاء مجلس الأمن.

تعتقد هذه الجلسة، في الوقت الذي لا زالت فيه تندهور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتبرز الحوادث الجديدة التي وقعت في مدينة بانغي في هذا الصباح تحديداً، كما لو أن ذلك ضروري، هشاشة الحالة والمعاناة الكبيرة للسكان المدنيين.

ومن الملح أكثر من أي وقت مضى، تعبئة المجتمع الدولي لمعالجة الحالة. والأمر يتعلق بحماية السكان المدنيين الذين لم يعودوا يتحملون، وفي الوقت نفسه تفادي انهيار ما تبقى من هياكل الدولة. مع العواقب الوخيمة التي ستترتب على السلم والأمن والاستقرار الإقليمي.

إن اعتماد القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) اليوم، يشكل خطوة حاسمة في اتجاه القيام باستجابة عالمية منسقة من جانب المجتمع الدولي على التدهور المستمر للحالة، من خلال نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبال دعوة إلى تقديم دعم دولي ملائم لهذه البعثة، يساعد ويدعم مجلس الأمن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي و الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، نشعر بأننا نخطى بثقة مجلس الأمن وبشرعية دولية أكبر لمواصلة وتكثيف الإجراءات المتخذة.

أود أن أشير إلى شمول القرار لجوانب أخرى، تتراوح بين الفترة الانتقالية الحالية، التي تتمثل مبادئها الأساسية، كما جرى التذكير بذلك بشكل مناسب، ومرورا بحماية حقوق

بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، الفريق جون - ماري موكوكو، من جمهورية الكونغو. كما تم تعيين رئيسي عنصري الجيش والشرطة لدى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتقوم المفوضية الآن على وجه الاستعجال بتعيين الموظفين المدنيين الذين سيخدمون في البعثة. وسيكون الاتحاد الأفريقي موجودا في بانغي ليحل محل بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ويضع بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى على المسار الصحيح.

والاتحاد الأفريقي عازم على كفالة أننا ننفذ بصرامة ولاية بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونفعل ذلك بدعم قيادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي تبذل فعلا جهودا حثيثة لنشر القوات في الميدان. وتشكل تلك القوات قلب العنصر العسكري لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد قامت قيادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي تدعم ولاية بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمطالبة الاتحاد الأفريقي على نحو صريح بمواصلة الجهود الرامية إلى الحصول من مجلس الأمن على ولاية فعالة للبعثة، عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن الاتحاد الأفريقي يود أن ينفذ ولاية البعثة بصورة فعالة، في إطار روح التوقعات التي أعربت عنها قيادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وبالمثل، ووفقا للولاية، سنولي على الفور اهتماما خاصا للحالة الأمنية التي لا تزال تثير بالغ القلق في جميع أرجاء البلد، بما في ذلك حماية السكان المدنيين.

وفي مسرح العمليات، تنوي البعثة القيام بأنشطتها بالتنسيق مع جميع الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى المشاركة فعلا في جهود استعادة الأمن و السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، لاسيما المفوضة الفرنسية في بواي ومبادرتنا للتعاون

واستنادا إلى ذلك الموقف، أشيد بالطريقة التي عملنا بها معا خلال جميع مراحل العملية التي أفضت إلى اتخاذ القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣). فقد تمكنا، بدون المساس بمسؤوليات مجلس الأمن، من تشاطر آرائنا مع أعضاء المجلس، وتقديم اقتراحات بشأن صياغة عدد من الأحكام الواردة في النص، وتوضيح الكيفية التي كنا نريد الحصول بها على التأييد. ويجب علينا أن نعزز ذلك التقدم، والتقدم المحرز في المشاورات التي مهدت السبيل لاتخاذ قرارات أخرى من قرارات المجلس، لا سيما القرارات المتعلقة بالصومال على وجه خاص، لكي نعمل معا بصورة أفضل.

ونقوم، من جانبنا، في إطار التنسيق الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بمعالجة مشكلة كفالة النجاح في نقل السلطة من بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. وتلك العملية تجري على قدم واسق في ظروف مواتية. وهناك فريق متعدد الاختصاصات يتألف من مسؤولين من مفوضية الاتحاد الأفريقي، ويحظى بدعم عدد من شركائنا، في طريقه إلى بانغي لعقد اجتماع مع قيادة بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وإجراء مناقشات عملية بشأن طرائق نقل السلطة. وسيتولى الفريق المتعدد الاختصاصات مهمة إنشاء الإدارة العامة لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلاوة على ذلك، كما يعلم أعضاء المجلس، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بتعيين المسؤولين الرئيسيين في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن في ذلك الممثل الخاص لرئيس المفوضية ورئيس بعثة الدعم الدولية



مستدام في البلد. كما نشكر الاتحاد الأوروبي على مساهمته المالية القيمة، التي ستمكننا من أداء دور في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما نعرب عن امتناننا للولايات المتحدة الأمريكية على مشاركتها وإسهامها في عمل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أن أناشد جميع الشركاء غير الأفارقة الانضمام إلى جهدنا الجماعي لكسر حلقة الأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أود أن أدعو إلى التضامن الأفريقي، وتضامن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، للوقوف معا إلى جانب دولة شقيقة تواجه المصاعب.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): لا توجد أي أسماء أخرى مدرجة على قائمة المتكلمين.  
رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة. وقد نجحت البعثة، بوسائل متواضعة بكل تأكيد، لكن بالدعم الحازم للولايات المتحدة الأمريكية، في الحد من قدرة جيش الرب للمقاومة على الإيذاء. والمبادرة لا تزال تواصل أنشطتها.

لقد التزمت فرنسا بتعزيز مفرزتها في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشيد بكل ارتياح بذلك الجهد المحمود. وبالتالي، أود أن أعرب، أمام المجلس، عن شكر الاتحاد الأفريقي لفرنسا على التزامها في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعدما بذلته من جهود لا نظير لها في معالجة الحالة في مالي.

ومن المناسب أن أقوم، باسم الاتحاد الأفريقي، بتوجيه الشكر لجميع شركائنا الذين اضطلعوا بدور فعال، إلى جانب الاتحاد الأفريقي و الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بغية إنهاء العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى وبناء سلام